النفط وحلم الانفصال في معادلة العلاقة بين الاقليم والحكومة المركزية

م.د.آمنة محمد علي (*)　　　أ.م.د ميسون علي عبد الهادي (**)
amena14456@yahoo.com

الملخص:

لم يغادر حلم الانفصال طموح الكرد قادة وشعبا ، هذه الرغبة تتطلب مقومات تؤسس لعملية بناء بنية تحتية ومورد اقتصادي ثابت، ووجود النفط في اقليم كردستان كاحد الموارد الطبيعية المهمة يعتقدون انه يمكن ان يحقق ذلك لذا فإن القادة الكرد يسعون للسيطرة عليه وادارته خارج سلطة الدولة الاتحادية متجاوزين الصلاحيات والمسؤوليات التي اوردها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ الامر الذي تسبب في حالة من الصراع الدائم حول تلك الثروة والاضرار بالعراق وشعبه وان تحقيق حالة من التوافق بين الاقليم وحكومة المركز ستكون نتائجها بالتاكيد افضل للطرفين.

Oil and the separation dream in the equation of the relationship between the region and the center

Lecturer Dr. : Amenah M. Ali　　Assit. Prof. Dr. Maysoon Ali

Abstract

separation dream did not leave the aspiration of the Kurds leaders and their people. This desire requires elements that establish the process of building infrastructure and a stable economic resource, and the

(*) مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد.
(**) مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد.

presence of oil in the Kurdistan region as one of the important natural resources believe that it can achieve this, so the Kurdish leaders seek to control it and manage it outside the authority of the federal state, The powers and responsibilities stipulated by the Permanent Constitution of Iraq in 2005, which caused a state of permanent conflict over that wealth and damage to Iraq and its people, and that the achievement of a state of compatibility between the region and the Center will certainly achive the better results for both parties.

المقدمة

تكتسب الثروة النفطية في أي بلد من بلدان العالم أهمية اقتصادية كبيرة بما لها من أبعاد استراتيجية على الجوانب الاقتصادية والسياسية، فضلا عن كونها ثروة سيادية تمنحه أهمية استثنائية على المستوى الدولي، وذلك لما يمثله النفط من أهمية في مجال الطاقة واستخدامات كثيرة اخرى . وفي العراق تزداد تلك الأهمية بفعل إعتماد الإقتصاد العراقي بشكل شبه كلي على الواردات المالية المترتبة على تصدير النفط لتمويل النشاط الاقتصادي بفروعه المختلفة ومصدر لامدادات الطاقة والمواد الأولية الضرورية للإستهلاك المحلي، الى جانب أهميته في بناء قاعدة صناعية متطورة لا سيما في مجال صناعة التكرير والبتروكيمياويات وما يتبعها من صناعات عديدة وكثيرة أُخرى.

من هنا يمثل النفط عصب الحياة في العراق ويتطلب إدارة فعالة لتلك الثروة، تكون متناغمة مع سياسة البلد وخططه الإقتصادية والتنموية، التي لابد أن تصب في المصلحة الوطنية الشاملة، وتأكيداً لتلك الأهمية تم تثبيته في الدستور بوصفه ملكا لجميع العراقيين، ولكونه ثروة ناضبة ينبغي الحفاظ عليه وعدم إهداره .

تنطلق اشكالية البحث من أن حالة التنافس بين الإقليم والحكومة الاتحادية للسيطرة على النفط، لم تحقق المصلحة الوطنية المتوخاة، بل إنها فتحت بابا للصراع بين الإقليم الذي يتكل على تلك الثروة في دعم حلم تأسيس الدولة الكردية على المدى البعيد، والحكومة الاتحادية التي ترفض أن يتفرد الاقليم بادارة تلك الثروة بعيد عن سلطتها التي أوكلها الدستور لها.

وفي خضم الحديث عن النفط والعلاقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية تثار جملة من الاسئلة، حول إقليم كردستان وماهية النظام الفدرالي في العراق؟ وما طبيعة الصلاحيات التي منحها الدستور لكل من الحكومة المركزية والاقليم؟ وكيف فسرت البنود الدستورية تلك العلاقة؟ وماهي المادة ١٤٠ التي تخص محافظة كركوك ؟وكيف باتت نقطة خلاف بين الإقليم والحكومة الاتحادية؟ ومتى اكتشف النفط في العراق والادوار التي اداها؟وكم هو مخزون العراق النفطي والمحافظات المنتجة له؟ وما هي أهمية الثروة النفطية؟ وما أسباب النزاع حوله؟ وكيف يؤثر العامل الداخلي والخارجي في ادامة ذلك النزاع؟وما هي الاثار المترتبة عنه؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان عدم التزام الاقليم ببنود الدستور التي تنظم العلاقة بين المركز والاقليم وسعيه لامتلاك الثروة النفطية التي توفر المورد الاساس لتحقيق حلم الانفصال وتأسيس الدولة الكردية هو مايثير توترا بينه وبين المركز .

منهج البحث : يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الى جانب جزئية تاريخية في طرحه لموضوعة (النفط وحلم الانفصال في معادلة العلاقة بين الاقليم والحكومة الاتحادية).

خطة البحث: يتم عرض موضوع البحث من خلال تمهيد يبين الطبيعة الجغرافية والبشرية للإقليم والعلاقة مع المركز في سياق تاريخي مختصر.وثلاث مباحث ، يتناول الأول بالشرح الدستور والفدراية في العراق، والعلاقات بين المركز والإقليم في إطار قانوني.

ويعرج المبحث الثاني على الثروة النفطية العراقية، وتاريخ اكتشافها وخصوصيتها وأهميتها وتأثيرها السياسي.

ويتناول المبحث الثالث دور النفط في العلاقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية ثم اسباب النزاع حوله ودور المؤثر الخارجي في تلك العلاقة، وتبعات ذلك على مصالح العراق وشعبه. ثم خاتمة تفتح نافذة خاصة بشأن حقيقة المشكلة وسبل الحل .

تمهيد

جغرافيا: يقع اقليم كردستان في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي للعراق ويتكون من ثلاث محافظات، اربيل والسليمانية ودهوك، تحده إيران من الشرق وتركيا في الشمال، وسوريا إلى

الغرب وبقية مناطق العراق إلى الجنوب. العاصمة الإقليمية هي محافظة أربيل. وتبلغ مساحة المحافظات الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية ٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع من مساحة العراق البالغة ٤٣٧.٠٧٢ كيلو متر مربع ، بينما يبلغ عدد سكانها قرابة ٥ ملايين وستمائة الف نسمة بحسب مديرية احصاء اقليم كردستان (١) من مجموع نفوس العراق البالغة ٣٧.١٣٩.٥١٩ مليون نسمة، بحسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠١٧والارقام جميعها تقديرية تعتمد على البطاقة التموينية إذ لم يجري تعداد سكاني منذ آخر تعداد عام ١٩٩٧(٢) .

تاريخيا ، الأكراد هم مجموعة عرقية هندوأوروبية ، مثل الفرس ، وتربطهم روابط ثقافية مختلفة منها اللغة التي تعود الى اصول هندوأوروبية، وقد انعكس تنوع المشهد الثقافي للاكراد على تنوع لغاتهم وهي في الاصل تتكون من مجموعتين رئيسيتين ، كورمانجي وسوراني ، وتتفرع عنها العديد من اللهجات ويعتقد أن الأكراد جاءوا من منطقة كوردوين التي تمتد على أراضي أرمينيا وبلاد فارس، بالقرب من بحيرة فان في ما يعرف الآن بجنوب شرق تركيا (٣)، وتعد اقرب الشعوب اليهم – من الجوانب العرقية والثقافية واللغوية – هو الشعب الفارسي في ايران ، واغلبهم مسلمين سنة ، والعديد من طقوسهم بما فيها الاحتفال بنوروز يوم ٢١آذار، تعود في اصولها الى ماضيهم الزرادشتي السابق للاسلام.

سياسيا*: على المستوى السياسي حصل الاقليم على الحكم الذاتي في١١ آذار/ مارس١٩٧٠ الذي تم بموجب الاتفاق بين المعارضة الكردية والحكومة العراقية في حينه بعد سنوات من التمرد على سلطة الدولة والقتال والمعارك والتي رافقها حالات قاسية من القمع على يد النظام السابق، بسبب رغبة المعارضة الكردية بالانفصال وتمردها على سلطة الحكومة وعمليات الاغتيال المتكررة للمسؤولين من مدنيين وعسكريين والقسوة التي كان يبديها النظام السابق ضد معارضيه مما ادى عام ١٩٩١ بنزوح جماعي، أصبح فيها هؤلاء النازحين لاجئين في المناطق الحدودية مع ايران وتركيا، وتم على أثرذلك انشاء حظر جوي للطيران العراقي على مناطق الاقليم، واضطرت القوات العراقية المتواجدة في المنطقة الى مغادرتها في

اوآخر عام ١٩٩١بعد تعرضها الى هجمات متكررة من قبل البيشمركة، مما أتاح للكرد مساحة واسعة من الحكم الذاتي (٤) ولقد أدى احتلال الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣ وما تبعه من سقوط النظام السابق واقامة نظام فدرالي تعددي في ظل دستور جديد، تمت كتابته والاستفتاء عليه من قبل الشعب عام ٢٠٠٥ أدى الى حصول الاقليم على كيان اتحادي ضمن العراق .

نظام الحكم : يعد اقليم كردستان وسلطاته القائمة اقليماً اتحاديا ويقوم الاقليم بوضع دستور له ،يحددعمل السلطات على ان لايتعارض مع دستور جمهورية العراق النافذ .

المبحث الاول: الدستور والفدرالية في العراق: إطار قانوني

دأبت الدساتير العراقية المتعاقبة، على وصف شكل الدولة بالنص على أنها دولة موحدة بسيطة، باستثناء دستور جمهورية العراق لسنه ٢٠٠٥ النافذ، الذي نص على أن شكل الدولة اتحادي (فدرالي) مؤكداً على ان النظام الاتحادي فيه يتكون من عاصمة ومحافظات لامركزية وادارات محلية، فماهي طبيعة النموذج الفدرالي للدولة العراقية ؟ وكيف فصلته المواد الدستورية؟ وما هي أسباب تنازع الصلاحيات بين الحكومة الإتحادية وحكومة الاقليم؟.

المطلب الاول: النموذج الفدرالي في أحكام دستور ٢٠٠٥

الدولة الفدرالية بحسب المعجم الحديث "هي الدولة التي تتكون من حكومة اتحادية ومجموعة حكومات إقليمية ولكل من هذين المستويين من الحكم استقلالية في مجاله ، وترتكز على دستور مكتوب ينظم العلاقة بينهما، من خلال نصوصه التي تبين اختصاصات كل من مستويي الحكم وترتيب وتخصيص الصلاحيات المتبقية والتنسيق في مجال تداخل الاختصاصات، في حين تتولى المسؤولية القضائية محكمة دستورية أو مؤسسة أخرى، والتي تعمل على اتخاذ قرارات ملزمة في حال حصول صراعات لها صلة بتفسير مايحدده الدستور من صلاحيات.

ويجري تمثيل الاقاليم المكونة للدولة الاتحادية من خلال مجلس ضمن المجلس التشريعي الوطني في الدولة الاتحادية ويطلق على هذه الاقاليم (الكانتونات أو المجموعات أو الولايات) ولكل

واحد من مستويي الحكم صلاحياته في فرض الضرائب وتطبيق احكام القانون(٥) ، وفيما يخص النموذج الفدرالي في العراق؛حسم نص الماده (١١٦) من أحكام الدستور العراقي النافذ مسأله وجود النظام الفدرالي، إذ أن نظام الحكم فيه يقوم على أساس تقاسم السلطه بين الحكومه المركزيه وحكومه الاقليم فضلا عن إقراره بكون اللغة العربية واللغه الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق (٦) وان اقليم كردستان وسلطاته القائمه هو اقليما اتحاديا وله الحق بوضع دستور له يحدد هيكل الاقليم وصلاحياته واليات ممارسه تلك الصلاحيات ولسلطاته الحق في ممارسه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية دون الاقرار بانشاء اقاليم أخرى إلابعد نفاذه وعلى أن تؤسس وفقا لأحكامه(٧).

إن النصوص الدستورية سالفه الذكر تعود جذورها الى ماورد في قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية، الذي أخذ بالشكل الفدرالي للدولة العراقية القائم على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، في حين ان المقصود بالدولة الاتحادية من الناحية القانونية؛ انها الدولة التي تنشأ أما من اتحاد عدة دول فيما بينها أوعن تفكك دولة موحدة الى دويلات عدة مع وجود الرغبة لديها على إبقاء روابط بينها من خلال الاتحاد المركزي، ويرى الدكتور حميد حنون أن هذا لاينطبق على العراق اذ انه يتكون من محافظات بضمنها منطقة كردستان والتي تضم وفقا لقانون الحكم الذاتي رقم٣٣لسنه ١٩٧٤ ثلاث محافظات وهي(السليمانيه ، اربيل ، دهوك) (٨) و خصوصية هذه المنطقة تقوم على اساس (الأصل والعرق) اذ ان غالبية مواطنيها هم من القومية الكردية ، هذه الخصوصيه للقوميه الكردية أوجبت في اعتقادهم الأخذ بالنظام الفدرالي الذي تمثل بأقليم كردستان كأنموذجا عنه من جانب وتحقيقا للمطالب الكردية – الامريكية (٩) من جانب آخر، فهي كما يرونها وجدت للمحافظة على استقلالهم الذاتي، بل ان الملاحظ على أقوال وسلوك بعض السياسين الكرد يوحي بأن منطقة كردستان دولة مستقلة عن العراق، في حين ان هذا الموقف يتعارض مع خصائص الدولة الفدرالية وخصائص الدولة الموحدة ايضا (١٠).

المطلب الثاني: بنود الدستور والتنازع بين الإختصاصات .

قبل سقوط النظام السابق كان الاكراد قد نالوا تأييد المعارضة العراقية انذاك لمبدأ الفدرالية، وكان عليهم مراجعة بعض القضايا الاساسية مثل ، ماهي السلطات التي ستؤول الى كردستان وماهي التي ستكون بيد الحكومة المركزية في بغداد؟ كيف سيتم تمويل حكومة كردستان؟ ومن سيتولى السيطرة على الشرطة وقوى الأمن؟ والسؤال الأهم كان من سيمتلك نفط كردستان؟ (١١). اشارت بنود الدستور الى اختصاصات السلطات الاتحادية ورسمت الاختصاصات على اساس العلاقة القائمه بين سلطة المركز والاقليم، والتي تصب في المحافظة على وحدة العراق وسلامته واستقلاله، وقد شملت هذه البنود سلطات حصرية وسلطات مشتركه وسلطات للاقليم، تمثلت السلطات الحصرية للسلطة الاتحادية برسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي ووضع سياسة الامن الوطني والسياسة المالية والكمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات فضلا عن شمولها على تنظيم امور المقاييس والجنسية ووضع الموازنة العامة والاستثمارية وتخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه(١٢) والاحصاء والتعداد العام للسكان كما اشارت بنود الدستور الى الصلاحيات الممنوحة الى السلطة الاتحادية بالتعاون مع حكومات الاقاليم وهي كالاتي:

– ادارة النفط والغاز المستخرج.

– رسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة احدث تقنيات مبادى السوق وتشجيع الاستثمار فضلا عن تنظيم مصادر الطاقة والبيئة والصحة والتعليم والموارد المائية (١٣)

– ادارة الاثار والمواقع الاثارية والبنى التراثية والمخطوطات والمسكوكات على ان ينظم ذلك بقانون٠هذه الادارة المشتركة او التعاون المشترك يستند الى قاعدة مهمة وردت في المادة(١١١)من الدستور العراقي النافذ الا وهي النفط والغازهو ملك الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات ٠

اما عن مايخرج من هذه الصلاحيات فأنه يكون صلاحية حصرية لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقليم وفي حالة التنازع في ما يتعلق بالصلاحيات المشتركة فقد اشار نص المادة (١١٥) من الدستور النافذ ان الاولوية تكون لقانون الاقاليم والمحافظات غيرالمنتظمه بأقليم،في حالة الخلاف بينهما.

ان هذا النص الدستوري محل نظر اذ انه غلّب مصلحه اقليم اومحافظه غير منتظمة باقليم على مصلحه الحكومة الاتحادية وادى لاحقا الى نشوء الخلافات بين الحكومه الاتحادية وحكومة الاقليم لاسيما بعد ان تم اقراردستور الاقليم الذي تجاوز في صلاحياته السلطه الاتحادية (سلطة المركز) *هذه الاختلافات ساهمت بامتداد سلطة الاقليم ونفوذه في التمتع باستثمار الموارد الطبيعية ليس في نطاق الاقليم فقط وانما في مناطق اخرى اطلق عليها دستوريا (المناطق المتنازع عليها) فهذا النص منح للاقليم امتيازات تمثلت بالتمتع بواردات حرمت منها المحافظات الاخرى كما انها قادت من جانب اخر الحكومة المركزية الى حسم موضوع تلك المناطق الواردة في المادة ١٤٠ من الدستور (١٤) .

المطلب الثالث: مسألة كركوك والمادة (١٤٠)

تقع مدينة كركوك الغنية بالنفط على بعد ٢٨٠ كيلو متر الى الشمال من بغداد ، وهي مدينة كانت في السابق تركمانية كما يقول عن ذلك المؤرخ (حنا بطاطو) "ثم انتقل الاكراد اليها تدريجيا من القرى القريبة لها وتكثفت هجرتهم إليها مع نمو صناعة النفط وبحلول العام ١٩٥٩ كان الاكراد قد أصبحوا يشكلون حوالي ثلث السكان ، بينما انخفض عدد التركمان الى مايزيد قليلا عن النصف، وكان الاشوريون والعرب هم بقية السكان اساسا ، الذين يصل مجموعهم الى حوالي ١٢٠ ألف نسمة ، وقد تكردت (اصبحت كردية) أربيل نفسها الى حد كبير وحصل التغيير سلما. أما أهل كركوك فكانوا أصلب عودا وحافظوا على روابط ثقافية حميمة مع تركيا وتوحدوا من خلال شعور اعمق بالهوية العرقية ". وقد شهدت مدينة كركوك اضطرابات وصدامات عرقية بين الاكراد والتركمان لاسيما في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم (١٥) ولاتزال هوية كركوك محط جدل سواء بين أهلها أو بين الحكومة الفدرالية وإقليم

كردستان، في حين تولي تركيا اهتماما خاصا لها معللة ذلك بالدفاع عن مصالح التركمان من أهلها .

وعلى الرغم من التصويت بالموافقة على دستور ٢٠٠٥ من قبل الاقليم إلا أن المشاكل التي اثيرت عند تطبيق المادة ١١٥ والتي تلتها منه بَرّزَت جملة من المشاكل المتعلقة بالبحث عن ماهية المناطق المتنازع عليها والتي يرى قادة الاكراد انها تعود لمنطقة كردستان، دفعنا ذلك كله الى الرجوع لاحكام المادة ١٤٠ من الدستور والتي نصت على ان تتولى السلطه التنفيذيه اتخاذ الخطوات اللازمه لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة ٥٨ من قانون اداره الدوله العراقية للمرحلة الانتقاليه بكل فقراتها المتضمنه انجاز التطبيع والاحصاء واستفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها لتحديد ارادة مواطنيها في مدةٍ اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة .

ان مرور المدة المحددة دستوريا لحسم موضوع كركوك والمناطق المتنازع عليها يدفعنا الى التساؤل هل ان النص الدستوري يسقط لمرور المدة المحدده لتنفيذه ام انه يبقى قائما ويتطلب التعديل ؟

يرى جانب من الفقه الدستوري ان النص لايزال قائما الا انه يتطلب تعديلا دستوريا (١٦) اما الجانب الاخر من الفقه فانه يرى ان الطريق الامثل لحل هذه المشاكل ولتطبيق الفدراليه في العراق بالطريقة الأمثل يعتمد على اسلوبين: الاول ان تُعد كل محافظة من محافظات العراق إقليما قائما بذاته ، أما الثاني فهو تقسيم العراق الى أربعة اقاليم الاول يضم منطقة كردستان والثاني يختص بكركوك والثالث ببغداد والرابع يضم المحافظات الاخرى وفي هذه الحالة سيبقى العراق موحدا بعيدا عن شبح التقسيم الى دويلات طائفيه وعرقية كما يتمنى بعض الساسة في الداخل والخارج (١٧). ونحن نرى ان الحل يكمن في تفسير صلاحيات الاقليم بشكل محدد ووفقا للمبادى الاساسية التي نص عليها الدستور والتي تصب في مصلحه العراق ككل ودون النظرالى المصالح الخاصه لاقليم كردستان وكأنه دولة قائمه بذاته ومنفصله عن الحكومة

الاتحادية او حكومة المركز لحين توفر الظروف الملائمه لاجراء التعديلات الدستوريه الخاصه بالمادتين ١١٥و ١٤٠ من الدستور لحسم موضوع كركوك والمناطق المتنازع عليها.

المبحث الثاني : الثروة النفطية العراقية

إقترن إسم العراق دائما بالنفط الذي يؤهله ليكون في مقدمة البلدان الاكثر ثراءاً في العالم، لو تمكن من إدارة ثرواته بالشكل الأمثل، من خلال تشريعات وأنظمة وهيكل مناسب لتوزيع مهمات الحكومة المختلفة في قطاع النفط، كونه قطاع يتميز بصعوبة إدارة مصادره، فضلا عن أهمية الحفاظ عليه بوصفه ثروة ناضبة، فالحجم الحقيقي لمصادر النفط في جوف الارض هو بمنزلة هبة طبيعية ولايمكن للجهد البشري التأثير فيها إلا بصورة هامشية (١٨) مما يتطلب الحفاظ عليها من الهدر، كما إن العراق هو من أوائل دول العالم من إذ اكتشاف النفط واستغلاله . فمتى عُثر على النفط العراقي؟ وما هي أهميته؟

المطلب الاول – نبذة تاريخية

عرف العراقيون النفط منذ القدم ، إذ إن بعض منتجاته كانت تخرج الى سطح الارض دون تدخل مباشر من الانسان وفي المناطق الغنية بالنفط كالناصرية والبصرة وكركوك والقيارة(مثل مادة القير) والذي جرى استعماله في تبليط الشوارع في مدينة بابل التاريخية منذ مايزيد عن ثلاثة الآف سنه * ويعد القير المادة التي تطلى بها القوارب منذ القدم والى يومنا الحاضر (١٩).

إن ظهور مادة القير بشكل طبيعي جذب انتباه المستكشفين وتمكنوا من اكتشاف النفط في مناطق جنوب العراق وشماله كمنطقة كركوك والموصل، وكانت عمليات التنقيب عن النفط العراقي قد جرت في المدة الاخيرة من عمر الدولة العثمانية من قبل شركة سكة حديد برلين – بغداد المملوكة من البنك الالماني، بالتزامن مع خط السكة الحديدي الذي شرعت بانشائه والتنقيب عن النفط فية ضمن مساحة للتنقيب وانتاج النفط لاتتجاوز شريط عرضه اربعون كيلومتر على امتداد الخط الحديدي الذي تقوم بإنشائه، إلا أن سقوط الدولة العثمانية بعد خسارتها في الحرب العالمية الاولى ادى الى حصول مجموعة شل ومشاركوها (بريطانيا – أمريكا

– فرنسا – هولندا) على امتياز التنقيب عن النفط في العراق الذي تمكنوا من استخرجه بكميات كبيرة من حقول بابا كركر في كركوك في اكتوبر / تشرين الاول ١٩٢٧، وكان أول إمتياز تم منحه لاستثمار النفط في العراق عام ١٩٢٨ (لشركة النفط التركية) التي تغير اسمها لاحقا الى (شركة نفط العراق IPC) والاتفاق كان مع الحكومة العراقية في زمن الانتداب البريطاني الذي كانت تخضع له. وكان انتاج النفط قد تحقق في بداية الثلاثينات عندما استكمل انجاز أول خطوط نقل النفط غرباً بأتجاه سوريا ولبنان الخاضعتان للأنتداب الفرنسي في حينه.

في عام ١٩٦١ شُرعّ القانون رقم (٨٠) الذي حدد عمل الشركات الاجنبية بالحقول التي كانت تعمل بها دون السماح لها باكتشاف حقول جديدة حتى عام ١٩٦٤، اذ تم تأسيس منشأة عراقية وطنية، هي (شركة النفط الوطنية) بهدف البحث عن حقول جديدة واستثمارها وطنيا.

في عام ١٩٦١ تم تشريع قانون رقم ٨٠ والذي بموجبه صادر العراق(٩٥ ٪) من شركة نفط العراق، والاعلان عن تاسيس شركة النفط الوطنية العراقية، تلا ذلك في عام ١٩٦٤ التوقيع على بروتوكول بين العراق والاتحاد السوفيتي السابق، يتضمن الزام الاتحاد السوفيتي بأعطاء المساعدات الفنية والمالية للشركة. وخلال العامين ١٩٦٧و ١٩٦٨ جرى توسع في نطاق عمل الشركة ضمن المناطق التي تمت مصادرتها من شركة نفط العراق. وفي عام ١٩٧٢ جاء قرار تأميم النفط من قبل الحكومة العراقية ، وقد حققت شركة النفط العراقية نجاحا في خلال السنوات الاولى من ادارتها المباشرة والمنفردة للنفط العراقي اذ استطاعت رفع انتاج النفط العراقي من ١.٤ مليون برميل في اليوم الى أكثر من ٣ ملايين برميل في اليوم عام ١٩٨٠، إلا أن دخول العراق في حرب مع ايران في ذلك العام تسبب في تراجع الكميات المصدرة من النفط العراقي (٢٠) ثم توالت الاحداث التي مر بها العراق خلال عقد التسعينات وبداية الالفية الثالثة لتلقي بظلالها على الصناعة النفطية التي شهدت تدهورا كبيرا بسبب الحروب ومنع تصدير النفط العراقي بعد احتلاله للكويت وما تبع ذلك من

احتلال الولايات المتحدة للعراق والتغيرات السياسية والأمنية التي شهدها العراق عام ٢٠٠٣ والتي أثرت أيضا على قطاع الصناعة النفطية فيه .

المطلب الثاني: النفط وأدواره الاقتصادية والسياسية

منذ اكتشافه والاعتماد عليه أصبح النفط من أهم مصادر الطاقة بل إنه المصدر الرئيس للطاقة في الوقت الحاضر وحتى في المدى المنظورلاسيما مع التزايد في استهلاك الطاقة على المستوى العالمي، وقد أدى النفط دوراً مهما في السياسة الدولية منذ التنقيب عنه واكتشافه من قبل الشركات متعددة الجنسيات، واصبح محورا في السياسة الدولية بدلا عن الفحم الحجري، حتى أن (هارولد إيكسن) وزير الداخلية الامريكي والمختص بشؤون النفط في فترة الحرب العالمية الثانية صنف العصور البشرية الى اربعة، (العصر الحجري والعصر البرونزي، والعصر الحديدي واخيرا عصر البترول) بعد أن أصبح المصدر الاساسي للطاقة ومحور كل الانتاج الصناعي والزراعي في العالم وبات مصدر لإستخراج مالايقل عن أحدعشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم ، وبسبب تعدد إستخداماته ومرونة منتوجاته تحول النفط الى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده(٢١) وإذ ان النفط ثروة ناضبة فإن الانظار توجهت نحو الدول التي تمتلك احتياطيات نفطية عالية وباتت محط تنافس الدول الكبرى .

وجاء تصنيف العراق على انه الثالث على مستوى العالم بعد السعودية وايران باحتياطي نفطي يقدر بـ ١٤٣مليار برميل. ويتركز ثلاثة أرباع احتياطي النفط في سبعة حقول عملاقة هي: حقول (غرب القرنة والرميلة، ومجنون، وكركوك، وشرق بغداد، والزبير، وبن عمر). وتقع جميع هذه الحقول في جنوب البلاد فيما عدا حقلي كركوك وشرق بغداد. غير انه لم تستكشف بعد جميع مصادر النفط في العراق، والتي قد تفوق بكثير التقديرات الحالية، لتتجاوزالـ٢٠٠ مليار برميل(٢٢). وقد ادى النفط دورا مؤثرا في ثلاث جوانب متصلة من تاريخ العراق المعاصر– وتاريخه الكردي:

أولا: ساهم في ترسيم الحدود الدولية والإدارية للعراق. بالشكل الذي أدى إلى ولادة مملكة العراق عام١٩٢١وكان برغبة من قبل بريطانيا للسيطرة على احتياطيات العراق من النفط والغاز في الأجزاء الجنوبية والشمالية فساهم في إنشاء وترسيم حدود دولة نفطية.

ثانيا: كان لقطاع الطاقة تأثير حاسم على عملية بناء الدولة العراقية، اذ ساهم في تحديدالموقف الاقتصادي والمؤسسي والسياسي. فقد طور العراق وعلى مر العقود ، السمات النموذجية للدولة الريعية، أي الدولة التي تؤسس اقتصادها على الدخل بدلاً من الإنتاج ، وميزانيتها مستمدة من عائدات الهيدروكربونات بدلا من الضرائب، وتحويله الى الإنفاق العام غير المنتج والذي يؤثر سلبا على قطاعات الإنتاج الوطنية الأخرى.

إن دلالة الدولة الريعية لم تكن أقل أهمية من الناحية السياسية والمؤسسية. إذ أن عائدات النفط ولعقود أعطت النظام في بغداد – سطوة في أشكال مختلفة استغرقها طوال القرن العشرين – في الامساك بقبضة حازمةعلى البلاد ، وتعزيز قدرتها على استيعاب النخب المحلية وقمع الحركات المستقلة أو الحركات الانفصالية عسكريا.

والحقيقة إن دورعائدات النفط كأداة رئيسية لتعزيز السلطة المركزية ليست بالأمر الجديد. ولكن في الحالة العراقية، تأخذ بعدا أكثر أهمية، وذلك بسبب التداخل الغريب بين الطائفية العرقية؛ لمكوناته السكانية وموقع الاحتياطيات الهيدروكربونية. إذ تتركزحقول النفط الرئيسية في جنوب وشمال العراق – أي في الغالبية العربية الشيعية والكردية – مما دعا الى تعميق الحاجة إلى السيطرة من قبل النظام السابق ، وتمكنه من الاحتفاظ بالسلطة في بغداد حتى الإطاحة به في عام (٢٠٠٣) (٢٣) .

ثالثا: إن عامل عدم استقرار البلد قد أثر سلبًا في صناعة النفط العراقية سواء الاستخراجية منها ام الابار المنتجة. غير أن قطاع النفط لم يكن فقط ضحية لدوامة العنف، بل إنه في اغلب الاحوال يعد المسؤول عن الصراعات التي تؤدي الى الاضرار بالصناعة النفطية. من هذا المنظور، فإن قطاع الطاقة يؤدي دورا رئيسيا في الصراعات الداخلية والدولية التي ابتليت البلاد بها . وفي واقع الأمر ، يمثل العراق دراسة حالة مميزة لـ تحليل "الحروب النفطية"

القديمة والجديدة ، أي التقليدية الحروب الجيوسياسية التي حصلت بين الدول ذات السيادة والتي تهدف إلى ضمان السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على إمدادات النفط ؛ أوالصراعات غير المتماثلة المعاصرة التي تشمل الجهات الفاعلة من غير الدول ،إذ تستخدم عائدات النفط لتمويل العنف كما حصل في الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠، الى جانب تعزيز الاقتصاد السياسي واستقواء الاقوياء على الضعفاء كما حصل في الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، ومن جانب اخر كان له دور في معاناة العراق من مشكلة ارهاب داعش وغيرها من أشكال الارهاب ومسمياته، إذ انه أحد الأسباب الرئيسية لهذه الصراعات ، ولاتخرج حرب عام ٢٠٠٣ عن هذه المجالات في مسائل تمويل الحرب وإعادة الاعمار من اموال قطاع النفط ، هذه حقيقة الواقع المؤسف الذي عاشه العراقيون وعانوا من وطأته، فمنذ بداية الثمانينات ، دخل العراق في دوامة عميقة من الصراع ، والتي ابقت البلاد في حالة مزمنة من عدم الاستقرار(٢٤).

المطلب الثالث: أهمية وخصوصية النفط العراقي

للنفط العراقي مزايا جاذبة تميزه عن باقي نفوط العالم ، وتستقطب الشركات العاملة في مجال النفط منها:

١- جيولوجيا يتميز النفط العراقي بسهولة استخراجه وقلة كلفته بسبب وجوده قريبا من سطح الارض في حين تتواجد المخزونات النفطية في الكثير من دول العالم بمستويات عميقة وعملية استخراجها تكون مكلفة، ومن هنا جاء تصنيفه بوصفه الاول على مستوى العالم، فضلا عن إن الطبيعة الجغرافية والمناخية للعراق ، تسهل ادارة عملية استخراج النفط وتصديره.

٢- لاتزال العديد من الحقول النفطية مما يطلق عليها (حقول بكر) لم تستثمر بعد منها حقلي الرميلة وكركوك. الى جانب حقول اخرى تحتوي على مخزون كبير وجرى استغلال جزء بسيط منها مثل حقول (مجنون ، غرب بغداد والصحراء الغربيه، وغيرها)، والتوقعات تشير

الى وجود مخزون نفطي كبير في الصحراء الغربية التي لم ترسم لها خرائط بتروجيولوجية دقيقة لحد الان ، إذ تشير التقديرات الأولية الى احتمال وجود مامقداره ١٠٠ مليار برميل .

٣- منافذ تصديره متاحة لاسيما الموجودة على البحر المتوسط، وهي من المزايا ذات الابعاد الاستراتيجية في ضمان توفر طريق لتصدير النفط في السلم أو الحرب . ومن جانب آخر فإن وجود خط استراتيجي يربط الجزء الشمالي بالجنوب (البصرة) يمنحه خاصية جيوبولتيكية بإمكانية ضخ النفط من الشمال الى الجنوب وبالعكس .

يمتلك العراق ٧٣ حقل نفطي، المستغل منها بشكل كامل فقط ١٥ حقل مما يدلل على ضعف استغلال تلك الحقول بالمقارنة مع ماتحتويه من مخزونات نفطية ، هذه الحقول المنتجة تعتمد على مجموعة من الابار تتراوح بين ١٥٠٠-١٧٠٠ بئر ويجري العمل على تطوير القدرات الانتاجية للوصول الى١٠٠ ألف بئر(٢٥).

ويوجد في إقليم كردستان أكثر من ١٤ بئرا للنفط وتقع رابع أكبر بئر نفط عراقي في تلك المنطقة. ويصنف الاحتياطي في الاقليم على انه سادس اكبر احتياطي نفط في العالم وتعد اربيل العاصمة النفطية له وتستضيف شركات نفط امريكية كبرى منها شركة "اكسون موبيل" و"شيفرون" ، وتبلغ مخزونات الطاقة فيها الى أكثر من ٤٥ مليار برميل من النفط و ٦.٣ تريليون متر مكعب من الغاز(٢٦) .

- ويمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة، لذلك فتكاليف انتاجه تعد الاقل في العالم اذ تتراوح بين (٠.٩٥ و١.٩) دولار للبرميل الواحد، مقارنة بكلفة انتاج البرميل في بحر الشمال التي تصل الى عشرة دولارات(٢٧) ، وساهمت الزيادة في الانتاج منذ عام ٢٠٠٣ في ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من ١٣٠٠ دولار في ٢٠٠٤ الى ٦٣٠٠ دولار في عام ٢٠١٣ (٢٨) وبشكل عام فإن قطاع صناعة النفط حقق بعض النمو خلال السنوات القريبة الماضية بعد عقود من العزلة، إذ ارتفع انتاج النفط فيه لمايزيد عن ٧٥% منذ سنة٢٠١٣ ووصل الى ٤.٥ مليون برميل في اليوم، رغم الخلافات بين الإقليم والحكومة الاتحادية والحرب ضد تنظيمات "داعش" الإرهابية . وفي ٥ آذار (مارس)

٢٠١٨ أقر مجلس النواب العراقي قانون النفط والغاز الذي أوكل مهمة إدارة الثروة النفطية الى (شركة النفط الوطنية العراقية) مايعني إعادة إحياء شركة النفط الوطنية والتي كانت تابعة لوزارة النفط خلال حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم (٢٩).

المبحث الثالث – النفط والعلاقة المأزومة بين الإقليم والحكومة الاتحادية

يثير تعاطي الإقليم والحكومة الاتحادية لملف النفط اشكالية مستمرة منذ اقامة النظام الفدرالي العراقي ومنح منطقة كردستان صفة إقليم فدرالي ضمن الدولة العراقية الاتحادية، لما يمثله من أهمية ودور استراتيجي في الاهداف المتوخاة للاقليم والحكومة المركزية.

وكما سبق وذكرنا في المبحث الاول حول بنود الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ التي اكدت على أن النفط ملك للعراقيين جميعا وأن قطاع النفط تديره الحكومة المركزية، إلا أن رغبة اقليم كردستان بالسيطرة على تلك الثروة وادارتها بشكل منفرد أظهرت اشكاليات بين الاقليم والحكومة المركزية فكيف تعاملت حكومة الاقليم مع ملف النفط؟ وما تداعيات ذلك على العلاقة مع الحكومة المركزية والقطاع النفطي العراقي؟

المطلب الاول: النزاع حول النفط

كان الاقليم خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي قد حقق حالة من الاستقلال المالي من خلال ماكان يطلق عليه بـ (برنامج النفط مقابل الغذاء) الذي أتاح له صلاحيات كبيرة باتجاه السيطرة على موارده وإدارتها بعيدا عن الحكومة المركزية، كما أتاحت له الظروف السياسية بعد عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق إجراء اتفاقات مع دول أجنبية للتنقيب عن النفط واكتشافه أولا في زاخو ، ثم توالت الاكتشافات منها حقلي توكي وطق طق ، ووقعت شركات نفطية عالمية اتفاقيات مع حكومة كردستان للعمل في الإقليم، دون الرجوع الى المركز لذا فإن بغداد لم تعترف بتلك الاتفاقيات. إلا أن سعي الاقليم للسيطرة على ثروة النفط لم ينحصر بالاكتشافات الجديدة بل أن نفط كركوك إستحوذ على جل اهتمام السياسيين فيه فكان بوابة للمشاكل والنزاعات المستمرة بين الإقليم والحكومة الاتحادية التي نورد بعضا منها:

١- أدى رفض القيادة الكردية متمثلة بالسيد مسعود برزاني وحزبه لصيغة قانون النفط والغاز الى تعطيله لدورتين نيابيتين، كما تحدث عنه عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية رزاق محيبس، بعد انجاز مسودته من قبل وزارة النفط في ٢٠١٧/١/١٨وارساله الى أمانة مجلس الوزراء للتصويت عليه ، وفي ٢٠١٧/١٠/٢٠ طالب النائب نيازي معمار أوغلو، مجلس النواب بضرورة تشريع قانون النفط والغاز وأن يتضمن عبارة "النفط المستخرج"، في ٢٠ تشرين الأول ٢٠١٧ بعد أن تأخر ١٠ سنوات بسبب تعنت القيادة الكردية ورفضها مسودة مشروع القانون التي بقيت طوال تلك السنوات مهملة في أدراج لجنتي الطاقة والقانونية لمجلس النواب (٣٠).

٢- كانت حجة القيادة الكردية في تعاطيها لملف النفط والغاز، وعدم التزامها ببنود الدستور التي تفرض ان يدار ملف النفط والغاز من قبل الحكومة المركزية ؛ بأن الحكومة متلكئة في تشريع قانون النفط وهذا يؤدي بدوره الى تأخير عملية التنمية في الاقليم، وعندما تمت صياغة القانون اتخذت موقفا معارضا لتشريعه إذ صرح في حينها وزير نفط اقليم كردستان د.اشتي هاورامي بأن حكومة كردستان ترفض القانون بصيغته التي أُعدت من قبل الحكومة المركزية عام ٢٠٠٧ وعده مخالفا للدستور وصرح في ٢٠٠٧/٤/٢٧ "اذا كنا سنضع ٩٠% من احتياطي النفط العراقي تحت تصرف شركة النفط الوطنية، عند ذاك لانحتاج الى قانون للنفط.... وان هذا الامر لايساعد في اجتذاب الاستثمارات"، "وانهم – المقصود حكومة كردستان – سيتابعون العمل بموجب العقود التي ابرموها سابقا". على الرغم من حصوله على موافقة مجلس الوزراء، مضيفا بأنه "الى ان يتم تنفيذ هذه الامور فان حكومة اقليم كردستان ستستمر في ممارسة سلطتها الكاملة المعطاة لها من قبل دستور العراق، بضمنها مفاوضات تؤدي الى اتفاقيات مشاركة بالإنتاج مع مستثمرين أجانب عالميين معروفين وبشروط منافسة تخدم مصالح الشعب العراقي" (٣١). تصريحات اثارت جملة من التساؤلات والحيرة عن موقف حكومة الاقليم من القانون ، كونها كانت من المؤيدين والداعمين له في مجلس الوزراء .

٣- لايخفى على احد بأن حلم الانفصال لم يغادر تفكير القادة الكرد حتى بعد تصويتهم على الدستور الذي يؤكد على وحدة وسلامة الاراضي العراقية، وأن الاقليم جزء لايتجزأ من العراق. إلا أنه النفط ظل محط اهتمام القيادة الكردية حتى بعد اقرار الدستور، كونه مورد اساسي لدعم اقتصاد الاقليم، وتوفير متطلبات البنية التحتية التي تحتاجها عملية الانفصال، وهذا هو الدافع الاساس لمطالبة الاقليم بضم محافظة كركوك الغنية بالنفط اليه وذلك لدعم طموحات الانفصال واعلان الدولة الكردية ، ألامر الذي فتح باب الصراع بين الإقليم والحكومة الاتحادية حول حق التصرف بالنفط وشروط انتاجه وسبل تصديره (٣٢) .

٤- إن تجاوز الصلاحيات الدستورية من قبل الكرد ، تعده الحكومة المركزية، يمس بالسيادة العراقية وإن مسألة توقيع عقود نفطية من قبل الاقليم وتصدير النفط الى الخارج يدخل ضمن الخطوط الحمراء ، رغم الحجج والمبررات التي يسوقها القادة الكرد من أن الخلافات مع الحكومة المركزية اضطرتهم الى اتباع سياسة خاصه باستثمار الثروات النفطية. وقد رفضت الحكومة العراقية أن تكون طرفا في لجنة ثلاثية من (بغداد وانقره واربيل) لغرض توقيع اتفاق نفطي بين الاقليم وتركيا، وأصرت على أن يتم الاتفاق بين الحكومة العراقية وتركيا من خلال لجنة ثنائية مع حضورممثلين عن الإقليم ، لقد اوجدت الخلافات والصراعات في ملف النفط حالة من الصدام بين الجانبين وهو مايؤكد بأن النزاع حول النفط في إقليم كردستان قد اتخذ صبغة سياسية زيادة على اهميته الاقتصادية (٣٣) .

٥- وفي سعي القيادة الكردية لعقد الصفقات وابرام الاتفاقيات بشكل منفرد مع الشركات النفطية العالمية فإنها جعلت من الاقليم في وضع المنافس للحكومة المركزية، مما ادى بالاخيرة أن تتخذ موقفا حازما مع الشركات النفطية التي تتعامل مع الاقليم بشكل مباشر وتهديدها بإنهاء التعاقد معها، وبالفعل تم انهاء عقود العديد من تلك الشركات التي وقعت اتفاقيات مع حكومة الاقليم بينها شركات توتال وشيفرون وإكسون موبيل. التي حصلت على شروط تعاقدية مغرية من إذ نسبة الارباح على الانتاج النفطي والتي تتراوح بين ٢٥- ٣٥% في كردستان، بينما نجد ان النسبة في باقي مناطق العراق لاتتجاوز ١٥ -١٨%)، مما ادى الى

استقطاب تلك الشركات من قبل الاقليم ومغادرة بغداد التي فقدت سيطرتها على قطاع النفط وعائداته في كردستان في أقل من سنتين. الى جانب فقدان فرص استثمارية مهمة في حقول نفطية اخرى من العراق فضلاً عن تبديد الثروة النفطية من قبل الاقليم لصالح شركات النفط بمنحها ارباح اكبر من استحقاقها وضرب الصناعة النفطية العراقية (٣٤) .

٦- غياب الشفافية في العقود التي ابرمتها حكومة اقليم كردستان (بعيدا عن علم الحكومة الاتحادية) والتي تخص استكشاف وتطوير الحقول النفطية، وهي عقود بصفة مشارك في الانتاج. وبسبب عدم شفافية تلك العقود، لم تعترف الحكومة المركزية بها، والامتناع عن دفع تكاليف استخراج النفط المترتبة عنها (وقد أيدت منظمة شفافية الصناعات الاستخراجية حقيقة الامر بتقريرها الصادرعام ٢٠١٣). إذ أن الطاقة الانتاجية المقدرة للاقليم تقدر بـ ٣٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد وهو ماصرح به وزير الثروات الطبيعية في الاقليم، بينما اوردت بيانات الاقليم بأن كمية الانتاج لاتتجاوز ١٧٥ ألف برميل يوميا، مما يظهر فرقا مقداره ١٢٥ألف برميل يوميا. من جانب اخر قامت حكومة الاقليم بتقليص مساهمتها في الايرادات العامة الاتحادية بما هوأقل من المحافظات الاخرى المنتجة. فاذا كان سعر بيع النفط ١٠٠$ لكل برميل نفط على سبيل المثال فان حكومة الاقليم تساهم بـ ٧٠%، وتحتفظ بـ ١٠% كريع و٢٠% للشركات المنتجة، بينما تساهم المحافظات المنتجة للنفط بـ ٩٦%، وتحتفظ بـ ٢% كتكاليف انتاج و ٢% حصة المحافظة المسماة بـ"البترودولار" (٣٥).

٧- الدعوى التي اقامها وزير النفط السابق جبار اللعيبي في المحكمة الاتحادية ضد وزير الثروات الطبيعية للإقليم،لاستحصال قرار بمنع تصدير النفط خارج سلطة الحكومة الاتحادية، وجاءت تلك الدعوى نتيجة لفشل الاتفاق الذي جرى في ٢٠١٤/١٢/٢ بين الحكومة المركزية متمثلة برئيس الوزراء د.حيدر العبادي ورئيس حكومة اقليم كردستان نيجرفان برزاني والذي ينص على "نفط العراق ملك لجميع العراقيين" والذي بموجبه تصدر حكومة الاقليم ٢٥٠ الف برميل من النفط يوميا الى الحكومة الاتحادية، " زيادة على ٣٠٠ الف برميل يجري تصديرها يوميا من قبل الحكومة الاتحادية من حقول كركوك عبر خط انبوب النفط في

اقليم كردستان، وأن تخصص نسبة من ميزانية قوات الجيش العراقي الى قوات البشمركة تحدد على اساس النسبة السكانية، بوصفها جزءا من منظومة الامن العراقية، ويشمل الاتفاق ايضا ، منح الاقليم ٥٠٠ مليون دولار. والاتفاق كان يهدف لحل الخلافات بين حكومة المركز والاقليم من منظور شامل لمواضيع شتى، منها مايخص الموارد الطبيعية وتقاسم السلطة والاراضي المتنازع عليها، وحصة الاقليم من الموازنة التي تعارف على انها ١٧% (٣٦) .

٨- إن الطريقة التي اتبعها الاقليم في ادارة ملف النفط ادت الى أن تقوم محافظات اخرى منتجة للنفط بالمطالبة بعوائد أخرى اطلق عليها الـ "بترودولار" بذريعة استخدامها لتغطية مايترتب عن انتاج النفط فيها في جوانب اجتماعية واقتصادية ، مثل تضرر البنى التحتية، واستغلال الاراضي لانتاج النفط بدلا من اتاحتها للسكن أو مشاريع خدمية أوترفيهية أو استغلالها في الزراعة فضلا عن التلوث الناتج عن عمليات استخراج النفط أو تكريره ...الخ. وهو أمر قد يشجع مناطق اخرى تمتلك مرافق عامة كمحطات انتاج الطاقة الكهربائية أو موانئ أومعسكرات للجيش ...الخ على المطالبة بتعويضات عن الاضرار على غرار البترودولار. كما أن المحافظات التي لاتمتلك مرافق عامة لايمكنها الحصول على ايرادات أضافية وهو أمر يخالف ماجاء في الدستور حول التوزيع العادل للايرادات النفطية. لهذا لاشك ان هذا الامر سيكون مصدر قلق جديد يهدد بنزاع سياسي يصعب ان تعرف مدياته (٣٧).

المطلب الثاني: دور المؤثر الخارجي في الأزمة بين الإقليم والحكومة الاتحادية

لم يعد النفط مجرد مورد اقتصادي خاص يمنح الثروة للمناطق والدول التي يتواجد فيها بل انه بات يعّد احد عوامل الهيمنة العالمية وفي حين كانت النظريات الجيوبولتيكية التقليدية تعّد من يسيطر على قلب الارض يسيطر على العالم ، نجد أن النظريات الحديثة ترى إن من يسيطر على النفط في العالم يسيطر على الاقتصاد العالمي، ومن يسيطر على الاقتصاد العالمي يسيطر على العالم (٣٨) وكان النفط قد اكتسب اهمية سياسية منذ بداية القرن الماضي بسبب الاستعمالات الجديدة في مجال الصناعة العسكرية، لذا سعت الدول الصناعية للحصول على

النصيب الاوفر من الامتيازات النفطية، الامر الذي جعل من النفط احد مجالات التنافس بين الدول (٣٩).

إنّ الثروة النفطية التي يمتلكها العراق تجعل منه عرضة لأطماع الدول لاسيما دول الجوار التي تعمد الى استغلال مشكلاته الداخلية لتحقيق مكاسب من خلال الإتفاقات والصفقات المباشرة مع الاقليم .ومنها تلك التي أبرمت مع الجانب التركي خارج سلطة الحكومة الاتحادية، فضلا عن تصدير النفط العراقي من الإقليم عبر منفذ جيهان التركي على البحر المتوسط وإيداع الأموال في بنوك تركيا، والاتفاق على تصدير الغاز من خلال خط مستقل يتم بناؤه لنقل عشرة مليارات متر مكعب من الغاز سنويا إلى الخارج عبر تركيا،هذه التعاقدات ترفضها الحكومة المركزية وتعدها غير قانونية بكافة جوانبها وتعد ذلك عملية تهريب وسرقة للنفط ، وحول ذلك قال النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني ، بأن "تركيا لها دور سلبي في العراق، فهي تحاول تعميق الازمة بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم من خلال تبنيها بعض القضايا الداخلية ومنها قضية الإتفاق على تصدير النفط". لافتا الى أن "تركيا لاتبحث عن مصلحة إقليم كردستان مطلقا في قضية تصدير النفط، بل تسعى الى لعب الدور السلبي في العراق" (٤٠). وهي ايضا فرصة لدول عالمية عدة لاسيما الدول الصناعية والتي تسعى للحصول على مصادر الطاقة باسعار رخيصة وخاصة عندما يتم تصدير كميات اكبر من النفط ، الامر الذي يؤدي الى تضخم في معدلات النفط في السوق العالمية ويخفض السعر للبرميل الواحد، في حين يؤدي نقص الصادرات النفطية الى ارتفاع اسعار الطاقة ، ومن هنا نرى بأن تفرد الاقليم في ادارة قطاع النفط والغاز ادى إلى فسح المجال أمام الشركات النفطية العالمية للتهافت على نفطه والحصول على تعاقدات معه، وذلك لما يقدمه لها من امتيازات بالمقارنة مع حكومة المركز، ومن تلك الشركات (اكسون موبيل) و(شيفرون) الامريكيتان اللتان تعدان من الشركات العالمية الكبرى، هذا التنافس على نفط الاقليم ادى الى حالة من الصراع بين اقطاب دولية متنافسة ومتصارعة لاجل مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فالولايات المتحدة ترى في الاقليم حليفا لها ومصدر مهم لتعويض

النقص في المعروض النفطي العالمي بسبب العقوبات التي تفرضها على ايران فضلا عن ماتمتلكه من قواعد عسكرية فيه، لذلك فإن رعاية المصالح الاقتصادية في الاقليم بهدف السيطرة عليه يعد هدفا استراتيجيا لها ، الا أن سعي الاقليم الى توسيع تعاقداته باتجاهات عدة ومنها الشركات الروسيه أثار حفيظتها، إذ اعلنت شركة روسنفت الروسية عن عقود مع الاقليم في حقلي النفط والغاز مع تعهدات تصل إلى ٤ مليارات دولار في أقل من عام. ومشاريع استثمارية وانها تسعى لمساعدة الاقليم على تطوير صناعته النفطية. إذ تعمل الشركة الروسية على ثلاث مشاريع عملاقة فيه. وهو ما يجعلها أكبر مصدر للسيولة المالية له (٤١) هذا التوسع الروسي ادى الى تراجع دعم امريكا للإقليم في مسألة الاستفتاء على الانفصال، إذ يؤكد الخبير باسم إنطوان ان الصفقات التي وقعها الإقليم مع الشركات الروسية كانت السبب وراء تخلي أمريكا عن الكرد في مسألة الاستفتاء على الإنفصال عن العراق .

إن شركة روسنفت يمكن أن تمد مصافي التكرير في اوروبا بنفط خام رخيص لذا فإن نشاطها مرحب به من قبل اوروبا كونه يصب في مصلحة بلدانها. وقد عززت روسنفت تعاونها مع الاقليم في شباط / فبراير ٢٠١٧ باعلانها التمويل المسبق لصادرات الطاقة الكردية، مما جعلها من اكبر الممولين له لاغراض التنقيب لتصل استثماراتها فيه الى مايقارب ٢.٨ مليار دولار(٤٢) . ومن هنا فإن وجود مشكلات سياسية مع المركزوازمة مالية في الاقليم يمكن أن يؤدي الى تضرر الشركات الروسية العاملة فيه وانسحابها منه لتخلو الساحة للوجود الامريكي، ولاننسى مصالح اسرائيل في مجال الطاقة لاسيما الغاز الذي تسعى للحصول عليه باسعار رخيصة. وعلى الجانب الآخر ياتي القلق الامريكي من توسع النفوذ الايراني في العراق، فعلى الرغم من ضالة حجم التبادل التجاري النفطي بين ايران والاقليم بما يعادل ٣٠ألف برميل يوميا (٤٣)، إلا أن الاقتصاد العراقي ككل شديد الاعتماد على التجارة مع إيران لاسيما إمدادات الغاز الإيراني لمحطات الكهرباء العراقية ، ويؤمّن الاقليم للولايات المتحدة، العمقَ الاستراتيجي في العراق ومن خلال حكومة الاقليم تعمل الولايات المتحدة على تعزيز

نفوذها فيه لذلك فإنها تسعى للحفاظ على تلك العلاقة التاريخية بينها وبين الاقليم حتى وان كان على حساب المركز، حالة من التنافس بين دول العالم على نفط الاقليم كان لها بالتأكيد آثارها على العلاقة بينه وبين المركز لتتفاقم الخلافات النفطية بينهما .فقد قادت التدخلات الخارجية الى وجود حالة من الاتهامات المتبادلة بين الطرفين، إذ يطالب الإقليم بغداد بدفع مستحقات مالية له تقدر بمليار ونصف المليار دولار، فيما تتهمه الحكومة المركزية بتهريب النفط إلى دول الجوار (إيران وتركيا) واصراره على استكمال اتفاقات تصدير النفط والغاز مع تركيا. هذه الاتهامات من قبل الحكومة المركزية دفعت رئيس الوزراء السابق نوري المالكي ، في ولايته الاولى ٢٠٠٦– ٢٠١٠ ، الى إرسال رسالة خاصة للرئيس الأميركي باراك أوباما يطلب فيها التدخل لمنع الشركات النفطية الأميركية – خاصة شركتي شيفرون وإكسون موبيل– من توقيع اتفاقيات مع إقليم كردستان العراق، فيما كان رد رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني بالتمسك بتلك العقود التي أبرمتها حكومته بوصفها قانونية ودستورية على حد قوله، وأنه لن يتنازل عن ذرة واحدة من حقوقه (٤٤)، مما يدل على ثقته بدعم امريكا للاقليم على حساب المركز، في حين جاء رد الجانب الامريكي بأن تلك الشركات لديها استقلالية ، ولاتتدخل الحكومة الامريكية في عملها.

حالة التنازع بين الإقليم والحكومة الاتحادية شجعت الدول المجاورة على السعي لمزيد من المكاسب التي تستطيع تحقيقها من حكومة الاقليم المتلهفة للسيطرة على الثروة النفطية أملا بتحقيق إستقلال اقتصادي يمكن ان يؤدي الى الانفصال وتحقيق حلم الدولة الكردية، متكئة في ذلك على دعم حلفاء لها في الولايات المتحدة وإسرائيل، على الرغم من تأكيد الولايات المتحدة رفضها لمسألة تقسيم العراق. وبالرغم من التطمينات التي قدمها الاقليم الى تركيا حول رغبته في البقاء ضمن حدودالدولة العراقية، إلا أن اصرار رئيسه مسعود البرزاني في حينه على إجراء استفتاء الإنفصال، لم يترك لتركيا مجالا للشك برغبة الاقليم في الانفصال عن العراق وما يمثله من خطورة على وحدة وسلامة اراضيها التي يعيش فيها قرابة ٢٠ مليون كردي ويسعون الى دولة مستقلة ايضا، إن لتركيا مصالح متعددة من علاقتها مع الاقليم ليس

فقط اقتصادية بل ايضا استراتيجية ،ومنها ايجاد مصادر طاقة متعددة لتقليل تبعيتها في هذا المجال لدول تزودها بالطاقة لاسيما ايران وروسيا وفي الجانب الاقتصادي ومع الاكتشافات المتزايدة من حقول النفط في الاقليم فإن ذلك يمثل ضمانة لتوفير الطاقة التي تحتاجها لتنمية اقتصادها الذي يشهد نشاطا كبيرا وحقق نموا يقارب ٩%، الى جانب مايمكن للاقليم ان يسهم به في حل مشكلتها الكردية الداخلية، وتحقيق الاستقرار الذي تنشده لتعزيز دورها ونفوذها الإقليمي في المنطقة (٤٥). في حين يدرك القادة الاتراك بأنهم قادرين على لجم الطموحات الانفصالية، حتى وان كان باستخدام القوة العسكرية التي لوحت بها تركيا لإعادة السيطرة الى الحكومة العراقية على المنافذ الحدودية عقب قرار الاستفتاء.

ان مخاطر تجاوز الاقليم للصلاحيات الممنوحة له في الدستور قد يشجع المحافظات المنتجة للنفط لسلوك مسلك الاقليم. وفي غياب حكومة مركزية قوية تستطيع ان تفرض سيادة القانون، ستكون النتائج في غير صالح وحدة العراق كدولة قوية ذات سيادة. فان سيناريوالتدخل الخارجي يمكن تصوره بإفتراض أن الشراكة بين الاقليم وتركيا تمثل مصلحة للطرفين ، اذ ان تصدير نفط وغازالاقليم عبر تركيا الى البحر المتوسط يحقق موارد مالية له أما على الجانب التركي فقد يساعده الاقليم في حل ازمة الاكراد لديه، من جانب آخر فإن إفتراض أن تحصل محافظة البصرة على استقلالية في ملف النفط يمكن أن يؤدي الى بناء علاقة اقتصادية مع ايران لغرض الاستفادة من خبراتها. في حين قد تعمد المنطقة الغربية الى بناء علاقة مع السعودية او الاردن من اجل استقلالها في دارة ثروتها النفطية (٤٦).

ولابد من الاشارة الى أن الدول المصدرة للنفط والمنافسة للعراق تسعى دائما الى تحجيم صادرات النفط العراقية لاسيما دول الاوبك ، إذ ان زيادة صادراته سوف تزيد من كمية المعروض منه في الاسواق العالمية مما يؤدي الى إنخفاض أسعاره لذلك عملت جاهدة على إحداث حالة من عدم التوافق بين حكومة المركز والإقليم فضلا عن استغلال الوضع الأمني الهش للإبقاء على صادرات العراق في مستوى متدني بعد أن كانت خطط العراق تنحو نحو زيادة إنتاج النفط الى ١٢مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٠ (٤٧) .

المطلب الثالث: تداعيات حلم الانفصال

تكتسب المصالح القومية بعدا جوهريا في علاقة إقليم كردستان بالحكومة المركزية، ويعدها الجانب الكردي استراتيجية، تنطلق من فكرة أن الشعب الكردي عانى كثيرا من الغبن والحرمان لاسيما في عهد النظام السابق وهو يسعى الى التحرر والتمتع بثرواته الطبيعية وموقعه الجغرافي الذي يمثل بوابة العراق الشمالية، فهل تمكنت بنود الدستور التي شارك في كتابته نواب كرد في منحهم الطمأنينة حول حقوقهم في الحياة الكريمة في ظل عراق فدرالي آمن ومستقر ومزدهر؟ أم أن حلم الانفصال وتأسيس الدولة الكردية مازال مسيطرا بقوة على أصحاب القرار في الاقليم لتكون مواقفهم في غير صالح العراق في أغلب الاحيان.

إن تاريخ من الصراعات المريرة بين الاقليم والحكومات العراقية المتعاقبة لم يجني العراق بلدا وشعبا منها إلا الضرر بسفك الدماء وتبديد ثرواته وإعاقة عملية التنمية فيه واستغلال اعدائه ومنافسيه هذه الخاصرة الضعيفة لمزيد من المعاناة لشعبه والمساس بسيادته. فالاكراد جميعا يتفقون على حلم الدولة الكردية المستقلة ومثل هذا الامر يتطلب تقسيم العراق وتقويض أمنه واستقراره لذا ارتأت كل الحكومات تفادي حصول هذا الامر، إلا أن أكثر من ثمانية عقود من الزمن عاشها العراقيون جميعا باجواء من الصراعات والحروب تبعث على التساؤل حول اي الخيارين اكثر تقويضا للامن والاستقرار وهل حقق قرن كامل من الزمن شعورا بالمواطنة والهوية العراقية لدى الاكراد، الجواب كلا إذا مااخذنا بنظر الاعتبار مسألة الاصرار على عملية الاستفتاء حول الانفصال عن العراق التي جرت عام ٢٠١٧، وما تمثله للشعب الكردي ونسبة التصويت بالموافقة على الانفصال التي تجاوزت ٩٠% فهل ننتظر قرنا آخر من العنف والاستهانة بمقدرات العراق وشعبه ؟

إن حلم الانفصال الذي أضعف الشعور لدى الاكراد بالانتماء للعراق، وعدم الاكتراث لمصالحه وما قد يصيبه من ضرر شجع دول مجاورة وأخرى إقليمية على استغلال ذلك لتحقيق مصالح مهمة لها على حساب العراق وشعبه، فمنها من استفادت من ثرواته النفطية من خلال الصفقات المباشرة مع الاقليم دون الرجوع للحكومة المركزية واستخدمتها كورقة

للنيل من سيادة البلد واضعافه، والتدخل بشؤونه الداخلية واستغلال البعد الطائفي وخلق حالة من التذمر والاستعداء في قسم من المحافظات للعملية السياسية والقوات الامنية العراقية بهدف تغيير المعادلة السياسية في العراق، بما يتلائم ومصالحها في زيادة نفوذها في المنطقة لتحقيق اكبر المكاسب. ودول اخرى لاترغب بأن يكون العراق منافسا لها في السوق النفطية العالمية، وكان تطابق مصالحها مع مصالح بعض القيادات الكردية التي استغلت الوضع الامني المتردي في المناطق التي شهدت تمردا على الحكومة المركزية، واقامة مايسمى بالدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، لضم الاراضي التي تعدها تابعة لكردستان كخطوة مرحلية على طريق اعلان الانفصال، وتحقيق حلم الدولة الكردية، مما جعل الثروة النفطية بيد داعش التي استخدمتها في القتل والتنكيل وتدمير العراق وتاريخه وتراثه، وبدلا من ان تكون جهوده منصبة للتنمية تحولت الى محاربة داعش ومارافقها من اضرار على المستوى الاقتصادي والثقافي والصحي والبيئي ... الخ فدفع العراق ثمنا باهضا في سبيل اعادة امنه واستقراره.

لقد دأبت القيادة الكردية على استغلال الاوضاع الامنية الهشة التي تمر بالبلاد للقفز خطوة باتجاه حلم الدولة الكردية ، ففي العام ٢٠١٣ وعندما كانت الحكومة العراقية منشغلة باعادة بسط الامن في المحافظات التي عانت من مشكلات أمنية ومخاطر تزايد نفوذ الجماعات المتطرفة التي مهدت بعد ذلك السبيل لسيطرة الجماعات الارهابية على مناطق واسعة من العراق*، كان الاكراد يشحذون هممهم لتحقيق حلمهم عندما دعا السيد مسعود برزاني الى عقد مؤتمر قومي كردستاني خلال شهر ايلول/ سبتمبر/ ٢٠١٣ بمشاركة القوى والأحزاب الكردية في الأجزاء الأربعة من دولة كردستان (كما يطلقون عليها) وهي دعوة كان الرئيس جلال طالباني قد دعا اليها سابقا وكذلك زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان. وفي ظل أجواء من المعاناة التي كان يعيشها الشعبين العراقي والسوري بسبب الارهاب، كان الاكراد يعدونها مناخا ايجابيا لعقد الاجتماع التحضيري للمؤتمر القومي الكردستاني برئاسة السيد مسعود البارزاني ومشاركة ٣٩ حزبا وحركة كردية من الأجزاء الأربعة والخارج. وهي

خطوة تتجسد فيها مقولة الرقص على جراح الوطن الذي يعيشون فيه ويأكلون من خيراته والذي يعدهم ابنائه من القوميات الاخرى اشقاء وشركاء فيه . وقد اعتقد القادة الكرد في حينه بأن الظرف مواتٍ وإن العراق تجزأ الى ثلاث دول ذات ثلاثة أنظمة مختلفة، كلها ضمن بلد واحد.إذ صرح السياسي الكردي فؤاد حسين في منتدى ثقافي في الولايات المتحدة عن نظرته الى العراق بعد ادعاءات داعش بتأسيس دولة اسلامية في محافظات عراقية عدة قائلا"... فثمة دولة إسلامية أممية لا تعترف بالحدود الجغرافية. وهناك كردستان، دولةٌ آمنة تحاول بناء عملية ديمقراطية، مكونة من مجتمع متعدد الأعراق والديانات يؤمن بالحرية الدينية وبحقوق الإنسان. ولكن هذه الدولة لم تعد تحدّ العراق، بل (الدولة الإسلامية) التي أعلنت نفسها بنفسها وتفصل بيننا وبين بغداد. أما الدولة الثالثة فعبارة عن حكومة معطّلة أو مفككة في بغداد" (٤٨) .

ويعد الاكراد مسألة التوفيق بين مطالبهم القومية والسيادة الوطنية للدول التي يتواجدون فيها احدى التحديات أمام تحقيق تطلعاتهم القومية، في ظل المنظومة الاقليمية الرافضة لها وتعدها تهديدا لسيادتها وأمنها واستقرارها . فالحلم الكردي يتطلب تحقيقه تغيير الخرائط الجغرافية والسياسية لها لاسيما تركيا وايران اللتان تحسب لهما القيادة الكردية الف حساب، ولن تسمحا بتغيير تلك الخرائط . وقد تحدث السياسي الكردي فلاح مصطفى بكر في ندوة المنتدى السياسي في معهد واشنطن التي ورد ذكرها سابقا، قائلا"... من الناحية التاريخية، يعتبر العراق دولة اصطناعية تم تشكيلها لإرساء التوازن بين السنة والشيعة. ومنذ إقامة الدولة العراقية لم يشعر الأكراد بأنهم شركاء في هذا الوطن. لكن آن الأوان لاحترام التطلعات الكردية... وعلى الصعيد الخارجي، كانت الأجواء المتوترة تسود علاقاتنا مع تركيا منذ بضع سنوات. لكننا اليوم نعقد آمالاً كبيرة على إقامة علاقة جيدة معها تنطوي على مصالح اقتصادية واستراتيجية طويلة الأجل. ولدينا كذلك علاقات جيدة مع دول عربية مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة، ومع إيران المجاورة... إنّ كردستان بحاجة إلى اعتراف ودعم دوليين إذا ما أرادت المضي في مسار الاستقلال. والأكراد بحاجة إلى دعم الدول المجاورة.

ونحن نرى من جانب الولايات المتحدة اعترافاً متزايداً بالواقع العراقي الجديد وتغييراً متناسباً في المواقف تجاه الماضي الكردي ومستقبله" (٤٩) وهكذا عدّ السياسيون الكرد ماحل بالعراق من مآسي بسبب الارهاب ، فرصة تأريخية لتحقيق حلمهم وكسب تأييد الدول التي اتخذت من علاقة المصالح مع الاقليم بابا للاضرار بمصالح العراق .

أما التداعيات من داخل الاقليم فقد شهد الاقليم تظاهرات واسعة بما يشبه ثورة عارمة ضد سلطته السياسية، بعد أن كشفت التطورات التي واكبت احداث كركوك والانهيار السريع لقوات البشمركة وانسحابها أمام زحف الجيش العراقي والحشد الشعبي، كل ذلك اظهرهشاشة البنيان السياسي في الاقليم من جهة، ومن جهة ثانية عمق الشرخ بين الجماهير التي تئن تحت وطأة الظروف المعيشية الصعبة وبين سلطة الأحزاب الحاكمة التي تفكر بالمحاصصة ومنشغلة بمصالحها الحزبية والاقتصادية والعائلية أكثر من أي شيء آخر. وما الاتهامات المتبادلة بين هذه الأحزاب باحتكار السلطة والثروة والقرار وممارسة الفساد إلا تعبير عن واقع حال هذه الأحزاب وممارساتها. فكانت الشعارات التي رفعها المتظاهرون ضد جميع الأحزاب السياسية في الإقليم، كما تعرضت مقارها ومراكزها للحرق في تعبير عن حالة الغضب الشديد والعارم، وهو ما أخرج التظاهرات من طابع الاحتجاج على الظروف المعيشية الصعبة بسبب التأخر عن سداد الرواتب وتدني الخدمات وتزايد نسب الفقر والبطالة إلى تظاهرات شعبية ضد السلطة السياسية التي لم تعد مبرراتها تقنع الشارع الغاضب من كل شيء. فالقول إن عدم سداد الرواتب وتدني أسعار النفط والحصار الإقليمي وغيرها من الأسباب باتت تحسب على هذه السلطة ودليل على فشلها، لم تعد كافية لإقناع المواطن الكردي بفساد السلطة لاسيما بعد أن وصل إلى حالة يأس شديد من الحديث عن الإصلاح والوعود المتكررة بتحسين وضعه المعيشي، وعليه فإن ما يجري يحمل معه ملامح ثورة سياسية ضد الطبقة الحاكمة في ظل ظهور أحزاب جديدة تنشد التغيير الجذري(٥٠) .

الخاتمة

في ظل ماتقدم نرى بأن الخلاف على الثروات لاسيما النفط والغاز سيظل مستمرا بين الاقليم والحكومة المركزية ، مادامت هناك نوايا لدى الاكراد بتأسيس دولة كردستان الكبرى والتي يطلقون عليها (حلم الدولة الكردية) وإن هذه الدولة يتطلب انشاؤها مقومات اساسية ومنها السيطرة على الثروة النفطية وضم محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها الى الاقليم ولن تنفع كل الدعوات الى التعايش السلمي والهوية الوطنية الجامعة في جمع الشعب الكردي مع باقي القوميات الاخرى تحت مظلة الوطن الواحد الذي هو العراق بعد الماضي المرير الذي عاشوه والشعور بعدم الانتماء والنظر الى رموز العراق الوطنية كالجيش العراقي والشرطة الاتحادية بأنهم اعداء ، وفي ظل هذا الجو المتشائم يمكن ان تكون للعراقيين جميعا فسحة امل بلملمة شملهم وتحقيق لحمة وطنية اذا ما وجدت نوايا حقيقة لتصفير المشاكل بين الإقليم والحكومة الاتحادية والنظر الى مطالبهم من جوانب عدة تكون وجهة النظر الكردية احداها وضمن اطار مصلحة العراق وشعبه ويمكن استلهام العبر من تجارب دول اخرى عاشت ظروف مماثلة وتمكنت من تجاوزها فما شهدناه بعد عملية الاستفتاء وما افرزته من رفض داخلي وخارجي كان له وقع على الداخل الكردي وتغيير كبير في مواقف الشعب الكردي لاسيما في مسألة مطالبة الموظفين برواتبهم من الحكومة المركزية ودلالاته بانهم ابناء هذا الوطن وان هذه الحكومة مسؤولة عنهم الى جانب حكومة الاقليم .

إن تطورا ايجابيا للعلاقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية قد يترتب على وجود قيادة كردية معتدلة وبراغماتية يمكن لها أن تبني جسورا للتواصل مع الحكومة المركزية وتدفع باتجاه مزيد من التقارب وبناء الهوية الوطنية العراقية للشعب الكردي من خلال شعوره بالانتماء الى بلد يحفظ كرامته ويؤمن له عيشا آمنا وكريما ومستقبلا واعدا وقد تكون القيادات الشبابية تحمل معايير للعيش تختلف في توجهاتها عن تلك القيادات التي عاصرت الانظمة الماضية وتحملت تبعات الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة وإن هذه القيادات الشبابية تتطلع لمستقبل افضل للشعب الكردي بعيدا عن الصراع والاقتتال وتدمير موارد ومقدرات البلد.

أما بالنسبة للحكومة المركزية فيتطلب الأمر منها ايجاد مناخ صحي ومستقطب لجميع العراقيين وأن يؤدي السياسيون ممن يحملون مسؤولية ادارة البلد دورا ايجابيا من خلال ترك الخلافات مع خصومهم السياسيين في الكتل والاحزاب الاخرى، والتخلي عن نظام المحاصصة وتغليب المصلحة العليا للبلد على المصالح الضيقة للاحزاب وتطبيق نظام ديمقراطي حقيقي يمنح المواطن حقه في العيش الكريم ويتيح استغلال الموارد الطبيعية في تنمية وتطوير العراق في مجالاته كافة عندئذ سيزداد شعورالعراقيين جميعا بالانتماء الى الهوية العراقية وما تمثله من ترسيخ لقيم المواطنة لدى الانسان العراقي .

الهوامش والمصادر

١– إحصاء كردستان تعلن ارتفاع عدد سكان الإقليم، مقالة من الغد برس على موقع : **https://www.alghadpress.com**

٢– ارتفاع عدد سكان العراق لأكثر من ٣٧ مليون نسمة ، مقالة من – جريدة الشرق،على موقع: **https://www.al-sharq.com/article**

-٣Stefano M. torelli, Kurdistan An Invisible Nation ,ISPI.Via Clerici,5, 20121 Milano 2016, P21.

* كان الاستقلال عن الدولة العثمانية وتأسيس الدولة الكردية مطمحا للاكراد سعوا الى تحقيقه بعد سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى وظنوا انهم قد وعِدوا بدولة مستقلة عام ١٩١٨ عندما أعلن الرئيس ولسن أن حق تقرير المصير الوطني سيكون المبدأ الذي سيستند اليه تنظيم عالم مابعد الحرب، ولفترة وجيزة ظن الاكراد بأنهم قد نالوا استقلالهم، ففي عام ١٩٢٠ في سفرس قرب فرساي فرض الحلفاء معاهدة استسلام على الامبراطورية العثمانية، وجاء في نص الفقرة ٦٤ منها: "في حال تقدمت الشعوب الكردية التي تقطن المناطق المحددة بموجب الفقرة ٦٢في غضون عام من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة ، بمخاطبة مجلس عصبة الامم بما يفيد بأن غالبية سكان تلك المناطق ترغب بلاستقلال عن تركيا، وفي حال إعتبارالمجلس تلك الشعوب مؤهلة لمثل هذا الاستقلال وأوصى بالتالي بمنحها الاستقلال، توافق تركيا على تنفيذ مثل هذه التوصية..."

لقد خصصت ذات المعاهدة الاجزاء الكردية من بلاد مابين النهرين لبريطانيا، مع السماح لشعبها بالانضمام الى كردستان في حال تكوينها: " لن تعترض أي من القوى المتحالفة الرئيسية على الاندماج الطوعي بمثل هذه الدولة الكردية للاكراد الذين يقطنون ذلك الجزء من كردستان المضموم لحد الان بولاية الموصل"

مثلت معاهدة سفرس كل طموح الشعب الكردي . إلا ان الجو المشحون بالمشكلات وافلاس الحلفاء ، لم يبق لديهم قوة تحمل فرض بنود معاهدة سفرس، فابرموا في عام ١٩٢٣ معاهدة جديدة مع تركيا بمدينة لوزان السويسرية لم يرد فيها ذكر لكردستان مستقلة. وكان وينستون تشرشل ، الوزير المسؤول عن شؤون الشرق الادنى ، يتقبل فكرة اقتطاع كردستان مستقلة من ولاية الموصل، إذ كان يتوقع المشاكل العديدة التي كانت ستترتب على اجبار الاكراد على العيش ضمن دولة عربية. غير أن المحترفين في وزارة المستعمرات بزعامة السير كوكس (المندوب السامي البريطاني لما بين النهرين) ومستشاره غرترد بل حثا على ضم كردستان الى العراق، ليس بهدف توسيع الدولة الجديدة ، بل لجعل الاكراد السنة يساهمون مع العرب السنة في موازنة التفوق العددي للشيعة. لم يتقبل الاكراد أبدا وضعهم كجزء من العراق، ويتسم مجمل تأريخ العراق الحديث بفترات متعاقبة من التمرد الكردي والقمع العراقي. وحين حصل العراق على السيادة الكاملة عام ١٩٣٢ إشترط البريطانيون عليه منح الاكراد حكما ذاتيا كشرط

لانضمامه في العام ذاته الى عصبة الامم، غير ان هذا لم يتم واختفى المطلب في العام ١٩٤٥حين حلت الأمم المتحدة محل عصبة الامم.

في عام ١٩٤٦ اعلن اكراد ايران جمهورية ذاتية الحكم في مدينة مهاباد، فانتقل اليها ملا مصطفى البرزاني وأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني ، عاد البرزاني بعد انهيار جمهورية مهاباد وعقب اعلان الحكم الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨، واعلان الجمهورية الجديدة المساواة بين الكرد والعرب في العراق الجديد،إلا أن عدم ايفاء الحكومة بوعودها دفع بالبرزاني في عام ١٩٦١الى ان يقود تمردا ، وفي عام ١٩٧٠ التقى البرزاني بوفد من الحكومة العراقية برئاسة صدام حسين لبحث سبل انهاء الحرب وكان أهم مطلب لدى البرزاني هو الحكم الذاتي .. المصدر ، بيتر وغالبريث، نهاية العراق،بيروت، الدار العربية للعلوم– ناشرون، الطبعة الاولى، ص ١٧٠–.١٧١

٤– كردستان العراق ، من موقع **https://ar.wikipedia.org/wiki**

٥– جيفري روبرتس واليستر ادوارنر: المعجم الحديث للتحليل السياسي: ترجمة سميرعبد الرحيم، بيروت– الدار العربية للموسوعات١٩٩٩،ص ص ١٧١–١٧٢، أورده د. غانم محمد صالح، الفدرالية بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق، مجلة دراسات دولية–مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، العدد ٤٧، نسخة الكترونية .

٦– المادة ٣ من دستور جمهورية العراق سنة .٢٠٠٥

٧– المادة ١١٧ من دستور جمهورية العراق سنة .٢٠٠٥

٨– د.حميد حنون خالد، مبادىء القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق،بغداد، مطبعة السنهوري ، الطبعة الاولى المنقحة – ٢٠١١، ص٣١١–.٣١٢

٩– بول بريمر ، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي– بيروت ٢٠٠٦، ص.٣٧٤

١٠– د. حميد حنون، مصدر سبق ذكره ، ص.٣١٤

١١– بيتر وغالبريث، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٩–.١٨٠

١٢– ينظر المواد من ١٠٩– ١١٠، من دستور جمهورية العراق سنة .٢٠٠٥

١٣– ينظر المواد من ١١٢– ١١٣، من دستور جمهورية العراق سنة ٢٠٠٥.

* في كتابه (نهاية العراق) يتحدث بيتر عن توجهات الاكراد خلال مرحلة ماقبل التصويت على الدستور العراقي الدائم وسعيهم لضمان ان تكون لهم الصلاحيات الواسعة في ادارة شؤونهم بعيدا عن سلطة الحكومة الفدرالية بقوله " لم يطبق الاكراد أبدا نصوص قانون الادارة الانتقالية التي لم تعجبهم ، فلم يتخلوا عن حدودهم الدولية مع تركيا وايران، وواصلوا تطوير مواردهم النفطية دون الرجوع الى بغداد.. وإن الدستور الدائم الذي تم تبنيه بموجب استفتاء تشرين الاول ٢٠٠٥ اعترف بمنطقة كردستان بوصفها اولى المناطق الفدرالية.. وباستثناء بعض المواضيع التي تم تحديدا نسبها الى صلاحية الحكومة الفدرالية ، فإن دستور اقليم كردستان يسود داخل كردستان على دستور الفدرالية كما تسود قوانين كردستان في حال تعارضت مع القوانين الفدرالية – المصدر، بيتر وغالبريث، مصدر سبق ذكره، ص.١٨٨

١٤– د.عامر هاشم عواد، د. بيداء محمود أحمد ،الدستور العراقي وموضوع النظام الفدرالي وبناء الدولة العراقية ، بحث مشارك في المؤتمر العلمي السنوى الثالث لقسم الدراسات السياسية – بيت الحكمة بغداد، والموسوم : الدستور العراقي وانعكاساته على بناء الدولة وحقوق المواطن ، اعداد علاء عكاب، الطبعة الاولى ٢٠١٤، ص.٣١٦

١٥– حنا بطاطو، العراق الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الرافد للطباعة والنشر، الطبعة الاولى ٢٠٠٦ ، ص.٢٢٤

١٦- د. عدنان عاجل عبيد، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه القسم العام /كلية الحقوق جامعة النهرين، القانون الدستوري ، ٢٠١٥(غير منشورة).

١٧- د.حميد حنون ، مصدر سبق ذكره، ص.٣١٥

١٨- فاروق القاسم، النموذج النرويجي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،آذار/ مارس ٢٠١٠، ص ص ١٨٣ ، ١٩٦.

* وقد ذكرت مفردة الاسفلت على لسان احد الجغرافيون اليونانيون القدماء بقوله " هناك اسفلت في بابل، ان سائل الاسفلت هذا الذي يسمى نفتاً، له طبيعة خاصة إذ يحترق اذا لامسته النار"، المصدر ، نبذة تاريخية عن نفط العراق، تقرير من الانترنيت على موقع ، **http://wikiraq.org**

١٩- المصدر نفسه.

٢٠- تغريد داود سلمان، أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- مكتب المفتش العام، بحث منشور على موقع **Afkh2018@gmail.com.**

٢١- د.سطام حسين علوان،الهيمنة الامريكية على نفط الخليج ، مجلة العلوم السياسية-كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد٥١، كانون الثاني ٢٠١٦،ص.١٣٥

٢٢- تغريد داود سلمان، مصدر سبق ذكره ، ينظر ايضا، عصام الجلبي ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، من كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد الاحتلال ، مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت ٢٠٠٥، ص .١٢٤

٢٣- **Stefano M.torelli, Previous References ,P92-93**

٢٤- **The same References,P93 .**

٢٥- حيدر علي الدليمي ، نبذة تاريخية عن نفط العراق - الجزء الاخير ، بحث من الانترنيت على موقع، الحوار المتمدن - العدد: ٣٣٦٠ - في ٩/٥/.٢٠١١

٢٦- تاريخ العلاقات السياسية - العسكرية الامريكية مع اقليم كردستان ، بحث من الانترنيت على موقع : الوقت ون نيوز، ٢٠/١٠/ ٢٠١٧ ، **http://oneiraqnews.com.**

٢٧- ملهم الملائكة ، تنمية صناعة النفط في العراق ، **https://www.dw.com** ،ينظر ايضا ، التقرير العراقي، الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات في ٢٥/١/٢٠١٧ على موقع،
http://iraqireport.com/archives/1487.

٢٨- تغريد داود سلمان ، مصدر سبق ذكره، ينظر ايضا بسام عبد الرزاق وزهراء حميد، صندوق النقد الدولي: التطورات الاقتصادية إيجابية والنمو الاقتصادي العراقي شهد تسارعاً، مقالة مستندة الى تقرير اعده خبراء في صندوق النقد الدولي في الربع الاول من العام ٢٠١٣ في العاصمة الأردنية عمان، على موقع **https://almadapaper.net/Details/97432**، ينظر ايضا، سيدي أحمد ولد أحمد سالم، النفط العراقي.. الاحتياطي والإنتاج، مقالةعلى موقع **https://www.aljazeera.net**

٢٩- لهب عطا عبد الوهاب، مخاطر قانون النفط العراقي ، ٨ أيار / مايو ٢٠١٨ / صحيفة الغد الاردنية.

٣٠- نائب: قانون النفط والغاز تعطل منذ دورتين نيابيتين بسبب اعتراض البارزاني وحزبه، مقالة من الانترنيت على موقع السومرية نيوز ، الأحد ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٧ **https://www.alsumaria.tv**

٣١- فؤاد قاسم الامير، مرة ثالثة: ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز، مقالة من الانترنيت على موقع،
http://www.iraqsnuclearmirage.com

٣٢– خورشيد دلي ، كردستان ومعركة النفط ،على موقع الجزيرة الالكتروني، في ٢٠١٤/١/١٨ .
٣٣– المصدر نفسه.
٣٤– المصدر نفسه.
٣٥–الرسالة المفتوحة الى مجلس النواب في ٤ آب ٢٠١٢ من قبل الخبير النفطي حسين محمود المهيدي، اورده ، د. كمال البصري ، ومضر السباهي، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، الدستور واشكالية العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان ، في ٢٠١٤/٢/٥، على موقع http://www.alnoor.se
٣٦– صحيفة العرب اللندنية السنة ٤٠ العدد ١٠٩٥٥ في٢٠١٨./٤/١٠
٣٧– د.كمال البصري ، مصدر سبق ذكره .
٣٨– د.حسين حافظ وهيب، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق، المجلة السياسية والدولية ،السنة التاسعه ،العدد ٢٥ – ٢٠١٤، ص.٧٢
٣٩– د.سطام حسين علوان،مصدر سبق ذكره،ص.١٣٥
٤٠– حيدر التميمي ن : م ح / المركز الخبري لشبكة الاعلام العراقي، على موقع،http://center-imn.net
٤١–العراق وقع في الفخ.. مصيدة نفط كردستان؛ خفايا الصراع الامريكي الروسي، مقالة من الانترنيت على موقع http://oneiraqnews.com.
٤٢– المصدر نفسه.
٤٣– نشوى الحفني، محاولاً استبدال "إيران" بـ"تركيا" في تصدير النفط .. فماذا عن التبادل التجاري بين العراق وطهران ؟ على موقع ، https://kitabat.com/news
٤٤– خورشيد دلي ، مصدر سبق ذكره.
٤٥– المصدر نفسه.
٤٦– د.كمال البصري والاستاذ مضر السباهي، مصدر سبق ذكره.
٤٧– لهب عطا عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره.
* في ٢٠٠٤ اسس الاردني ابو مصعب الزرقاوي قاعدة "الجهاد في بلاد الرافدين"، وقاد تمردا مسلحا دمويا ضد الحكومة العراقية والقوات الامريكية. في يونيو/حزيران ٢٠٠٦ قُتل الزرقاوي في غارة جوية امريكية قرب بعقوبة في محافظة ديالى شمال بغداد، وحل مكانه في قيادة التنظيم ابو ايوب المصري الذي اعلن عن تأسيس "الدولة الاسلامية في العراق" في محاولة لاسترضاء سنة العراق الذين بدأوا في ملاحقة عناصر "القاعدة" فيه من خلال "الصحوات" التي ساعد الأمريكيون في تشكيلها. وفي ٩ مايو/ايار ٢٠١٣ اعلن عن اندماج "الدولة الاسلامية في العراق" وفرع القاعدة في سوريا "جبهة النصرة" لتشكيل "الدولة الاسلامية في العراق والشام". وكان أفراد تنظيم مايسمى بالدولة الاسلامية يسيطرون على مساحة كبيرة من مدينة الفلوجة العراقية ابتداءً من أواخر ديسمبر ٢٠١٣ وبداية ٢٠١٤ حتى خسارتها في ٢٠١٦. المصدر ، مقالة من الانترنيت بعنوان ، تنظيم "الدولة الاسلامية": كيف بدأ وإلى أين انتهى ، ٢٠١٧/٦/٢٩، على موقع ،
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40375390
٤٨– مارينا شلبي ، أزمة العراق و (حكومة إقليم كردستان) ،موجزعن المحاضرة التي القاها كل من (فؤاد حسين و فلاح مصطفى بكر)، في ندوة المنتدى السياسي في معهد واشنطن، أداره ديفيد بولوك ، المرصد السياسي ٢٢٨٢ ، في ١١ تموز/يوليو ٢٠١٤ على موقع، https://www.washingtoninstitute.org

٤٩- المصدر نفسه.

٥٠- خورشيد دلي ، كردستان العراق.. ٢٠١٧ عام خسارة الحلم مقالة من الانترنيت ، على موقع ، الجزيرة نت .